

لقاء العدد

فضيلة الشيخ
عبد المحسن بن عبد الله
بن عبد المحسن الخيال*

أجرى الحوار
حمد بن عبد الله بن خنين

* عضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

ظهر في جيل مثالي، طرق دروب العلم وتلقاه من محاضنه الأصلية على يد عدد من العلماء الأفاضل، كلف بالقضاء في الأحساء قرابة ٢٣ سنة، ثم جرى تكليفه برئاسة محاكم جدة على درجة قاضي تمييز قرابة ١٧ سنة، ثم عضواً في محكمة التمييز بمكة على درجة رئيس محكمة تمييز واستمر بها ست سنوات ونصف لحين تقاعده.

وقد واكب عمله أعمالاً خيرية ودعوية ساهم من خلالها علاج الكثير من الجرائم والأفات الخلقية والاجتماعية، حظي بمكانة لدى ولاية الأمر، وحاز قصب السبق في محبة الناس له، صاحب نظرة ثاقبة في حل كثير من الأمور وطرح الرؤى والأفكار شارك في عدد من لجان تسوية المنازعات التجارية والمصرفية والإدارية من الأسر المشهورة ذات المكانة الرفيعة، ينتمي إليها قضاة ورجال علم ودولة. إنه العلم القضائي البارز فضيلة الشيخ عبدالمحسن بن عبدالله الخيال القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة والذي كان لمجلة العدل السابق في اللقاء معه للتعريف بنفسه والتحاور في كثير من المسائل والموضوعات القضائية والتجارب التي خرج بها من خلال عمله في القضاء. نسأل الله له مزيداً من الصحة والعافية والتوفيق. كما نسأله تعالى أن ينفع بهذا اللقاء القراء الأعزاء، فإليكم ما دار معه من حوار:

■ دراستي فيها حتى تخرجت منها، ثم سافرت إلى الرياض والتحقت بكلية الشريعة وواصلت إلى أن تخرجت منها في عام ١٣٨٢-١٣٨٣هـ.

■ أنتم من جيل ورعيل مثالي، طرق دروب العلم وتلقاه من محاضنه الأصلية على يد عدد من العلماء والأفاضل فعلى يدي من تعلمتم؟

□ في دراستي النظامية تلقيت العلم عن عدد من المشايخ الفضلاء، أذكر منهم فضيلة الشيخ عثمان بن حمد الحقييل والشيخ محمد بن ناصر التويجري وسعادة الشيخ عبدالله بن قيس والشيخ محمد الحافظ وفضيلة الشيخ عبدالمحسن بن محمد التويجري والشيخ مناع القطان وسماحة

■ نرجو أن تتفضلوا بالبطاقة الشخصية؟

□ عبدالمحسن بن عبدالله بن عبدالمحسن الخيال، يعود نسبنا إلى مرخان والد مقرن جد الأسرة الحاكمة، ولدت في آخر عام ١٣٥٩هـ بمدينة المجمعة وترعرعت في كنف والدي -رحمه الله-.

■ حدثونا عن بداية نشأتكم وتعليمكم ومراحل التعليم؟

□ نشأت في مسقط رأسي مدينة المجمعة، ثم انتقلت إلى الرياض ثم المدينة المنورة ثم الأحساء تبعاً لانتقل والدي رحمه الله. وبدأت تعليمي الابتدائي في المدرسة الابتدائية في المجمعة وأكملتها في المدينة المنورة بدار العلوم الشرعية، وبعد تخرجي منها في آخر عام ١٣٧٣هـ واصلت

عملت في القضاء بين ١/٥/١٣٨٣هـ
و ١/٧/١٤٢٩هـ

يوم الإثنين لتلقين الشهاداتين للمسلمين الجدد

في قضائها وإدارة شؤونها،
أضف إلى ذلك نزاهة القضاة
القائمين على تطبيقها وهذا
الموضوع كان له الأثر الملموس
في الحد من الجرائم بجميع
أنواعها.

■ كان مكتبكم إبان رئاستكم لمحكمة جدة يكتض بالمراجعين
والراغبين في الإسلام، هلا حدثتمونا عن ذلك وكيفية التعامل
مع ضغوط العمل؟
□ مدينة جدة واسعة مترامية الأطراف، سريعة النمو،
وهذا من أسباب كثرة المراجعين للمحكمة، وقد خصصت
جزءاً من الدوام يوم الإثنين من كل أسبوع لاستقبال
إخواننا معتنقي الدين الإسلامي حديثاً من مختلف
الجنسيات، وذلك لتلقيهم الشهاداتين وشرح بعض
محاسن الدين الإسلامي وبيان أركانه الخمسة وما يجب
على المكلف اعتقاده وعمله، وما يلزمه تركه واجتنابه وغير
ذلك مما يسمح به الوقت وكان العدد في تزايد مستمر مما
يشرح الصدر ويسر النفس، أما كيفية التعامل مع ضغوط
العمل فهو بالاستعانة أولاً بالله عز وجل ثم بالحضور
المبكر والثاني بالصبر والحلم احتساباً للأجر أسأل الله
القبول والرضى.

■ يشكو البعض من تأخر كثير من المعاملات والقضايا الواردة
على المحاكم، وأن تأخيرها راجع إلى القضاة فما رأيكم بهذا؟
□ أصحاب الفضيلة القضاة مجتهدون في إنجاز ما لديهم
من قضايا وإنهاءات، ومعالي رئيس المجلس الأعلى
للقضاء، ومعالي وزير العدل وفقهما الله حريصان كل
الحرص على دعم المحاكم عامة وفي المدن الرئيسية خاصة
بعدد كاف من القضاة والكتابة لمواجهة ما يرد إليها من
كم كثير من القضايا المتنوعة.

■ هل يحق للمحكمة أن تدفع
القضية من قاض إلى آخر، أم أنها
أصبحت تحت ولايته؟

العقوبات البديلة بحاجة إلى دراسة معمقة

الشيخ عبدالرزاق عفيفي
وفضيلة الشيخ عطية محمد
سالم ومعالي الشيخ راشد بن
صالح بن خنين وغيرهم ممن
لا يحضرني اسمه الآن، أمد
الله في عمر من هو على قيد

الحياة، ورحم الله من توفي، وقد كان لي شرف ملازمة
فضيلة الشيخ العم محمد بن عبدالحسن الخيال رئيس
محكمة الأحساء آنذاك، فقد درست على فضيلته في
التوحيد والحديث والفقه والفرائض، وقد استفدت منه
رحمه الله رحمة واسعة.

■ ما الأعمال التي مارستها وعلمت بها خلال رحلتكم
العملية في القضاء وكم أول راتب تقاضيته؟
□ كلفت بالقضاء في المحكمة الكبرى بالأحساء، فاعتذرت
ولم يقبل اعتذاري فباشرت بها في ١/٥/١٣٨٣هـ ملازماً
قضائياً ثم قاضياً وقد كانت برئاسة فضيلة الشيخ صالح
بن علي بن غصون الذي استفدت من علمه وتوجيهاته -
رحمه الله- ثم ترقيت مساعداً لرئيس محكم الأحساء،
إلى أن صدر الأمر السامي الكريم بتكليفي برئاسة محاكم
جدة على درجة قاضي تمييز فباشرت بها في ١/٣/١٤٠٦هـ
ثم انتقلت في ١١/٦/١٤٢٢هـ إلى محكمة
التمييز بمكة المكرمة فترقيت إلى درجة رئيس محكمة
تمييز واستمررت بها حتى تقاعدت لبلوغي السن النظامية
في ١/٧/١٤٢٩هـ أما أول راتب تقاضيته فهو ٩٧٥ ريالاً.

■ تنعم هذه البلاد ولله الحمد بالأمن والأطمئنان بفضل الله
ثم بفضل تحكيم الشريعة ونزاهة القضاء، كيف ترون هذا
الأمر في الحد من الجريمة؟

□ نعم، تعيش وتنعم هذه البلاد المباركة في حال من
الرخاء والاستقرار والأمن على
النفس والعرض والمال بفضل
الله عز وجل، ولذلك أسباب من
أهمها تحكيم وتطبيق شريعة
رب العالمين وأحكام الحاكمين

النظام الآلي في المحاكم نقلة نوعية مهمة

البهوتي رحمه الله.

■ توجه عدد من القضاة إصدار عقوبات تعزيرية، بدائل عن السجن،

فما رأيكم في هذا التوجه وهل يعتبر اجتهاداً؟

□ العقوبات البديلة أرى أنها بحاجة إلى دراسة عميقة من المختصين وتنظيم دقيق، لأن من أهداف العقوبة إصلاح الجاني وإعادة تأهيله ليعود إلى جادة الصواب.

■ تصدرت جرائم المخدرات القضايا الجنائية في المملكة، تلاها قضايا تعاطي المسكرات ثم جرائم السرقة، ألا يرى فضيلتكم التوجه إلى إيجاد حملات توعوية لحماية الناس من تلك الآفات وتشديد العقوبة للحد من تلك الوقوعات؟

□ لا شك أن التطبيق الكامل والصحيح للشرعية الإسلامية الغراء في كل مجالات الحياة هو العلاج الناجع لكل الجرائم، سواء كانت اعتداء على النفس أم على المال أو العرض أو تناول المسكرات والمخدرات وهناك أسباب لعلاج هذه الجرائم والآفات الخلقية والاجتماعية منها:

١- دعوة الأسرة إلى النهوض بواجبها في إعداد النشء ورعايته وفقاً لتعاليم الإسلام وأسس التربية الإسلامية الصحيحة والتعاون مع المؤسسات التربوية والتعليمية وعدم إهمال النشء بتركه مع المربيات غير الصالحات، لما ينشأ عن ذلك من مفاصد في الدين والخلق وأن يكون الآباء والأمهات قدوة صالحة لأولادهم في الخلق والسلوك.

٢- دعوة ودعم الجهات المعنية برعاية الشباب إلى وضع خطة شاملة لمعالجة مشكلات الشباب النفسية والاجتماعية والسلوكية في ضوء أحكام الإسلام وتوجيهاته، والعمل على إعداد برامج تنظم للشباب أوقات فراغهم بما يحقق لهم الصحة النفسية الجيدة والمناخ السلوكي المطمئن.

٣- ضرورة التوعية الإسلامية بأضرار الخمر والتدخين والمخدرات لتشمل كل فئات

المجتمع وتوضيح الأضرار التي تصيب الفرد والأسرة والمجتمع من جراء انتشار هذه الآفات

ضرورة إيجاد نظام يواكب المستجدات ويستوعب المتغيرات

□ القضية تدخل في ولاية القاضي بمجرد إحالتها، إليه ولا تسحب منه حتى ولو كانت خارجة عن اختصاصه

إلا بعد الحكم فيها أو إصدار قرار بعدم اختصاصه بالنظر فيها وإحالتها إلى الجهة المختصة بنظرها.

■ العمل في السلك القضائي يحتاج إلى مواصفات خاصة يجب توافرها في المتقدمين به، هلا حدثتمونا عن تلك الصفات؟
□ المواصفات التي يجب توافرها في المتقدمين بالسلك القضائي هي الصفات التي ذكرها الفقهاء -رحمهم الله- في كتبهم وعلى القاضي والمرشح للقضاء أيضاً أن يكون على جانب كبير من العلم الشرعي والتقوى والصلاح وقوة الإيمان، بالله فضلاً عما يجب أن يكون عليه من النزاهة والعفة وقوة الشخصية وبعد النظر ودقة الإدراك والاستنباط ورجاحة العقل وجلال المظهر وطهارة المخبر والحلم والأناة.. الخ.

■ ماذا عن مكتبكم والكتب التي تهتمون بها وتقرأونها أو ترجعون إليها وقت الحاجة، وهل هناك مراجع قيمة تدون ذكرها للأجيال الحاضرة في القضاء وطلبة العلم الشرعي؟

□ لدي مكتبة تحتوي على عدد من الكتب والمراجع العلمية. أما الكتب التي أهتم بها وأحرص على قراءتها فهي تفسير الإمام ابن الجوزي وتفسير ابن كثير ونيل الأوطار وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وإعلام الموقعين والطرق الحكيمة للإمام ابن القيم وفتاوى أئمة الدعوة وفتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وفتاوى سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز -رحمهم الله- وفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء وأبحاث وقرارات هيئة كبار العلماء في المملكة، وأنصح إخواني طلبة العلم الشرعي والقضاة بهذه الكتب إضافة إلى كتاب (المفتي)

للإمام ابن قدامة وكشاف القناع عن متن الإقناع وشرح منتهى الإدارات للعلامة الشيخ

وسرية البيانات وأرشفتها إلكترونياً وحفظها، وإضافة إلى هذه الإيجابيات توحيد وتبسيط إجراءات العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتكامل مع الجهات الحكومية الأخرى وأمن المعلومات والمحافظة على الثروة المعلوماتية والقضائية والعقارية.

■ مَنْ مِنْ أَقَارِبِكُمْ عمل في الجانب القضائي ونبذة من صفاته؟
□ من أقاربي الذين عملوا في السلك القضائي رئيس محاكم الأحساء الأسبق فضيلة العم الشيخ محمد بن عبدالحسن بن عبدالعزيز الخيال - رحمه الله -، فهو عالم جليل متبحر في العلوم الدينية والعربية، وكان على جانب كبير من الورع والزهد والتقوى، وقد تخرج على يده عدد كثير من طلبة العلم تسمنوا مناصب عالية في الدولة في القضاء والتفتيش القضائي والتدريس، ومن أقاربي أيضاً رئيس محاكم الحدود الشمالية عرعر الأسبق فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن الخيال - رحمه الله - وقد درّس وتخرج على يديه عدد من طلبة العلم، وكان حسن المعشر بشوشاً عفيفاً كريماً.

■ ما نظرتكم في تطوير الأداء بإيجاد نظام للولاية على القاصرين بدلاً من بيوت المال التي عايشتها خلال عملكم؟
□ يجب إيجاد نظام يواكب المستجدات ويستوعب المتغيرات من أجل إدارة وتنمية الأموال العائدة للقصر والمعتمدين الذين لا أولياء لهم والغيب الذين لا وكلاء لهم والأموال التي لا يعرف أصحابها والأموال المتنازع عليها وقد اهتمت الوزارة بالأعمال الإدارية والمالية لبيوت المال في المحاكم، تمثل ذلك في متابعة أدائها وتبليغها بجميع القرارات والتعاميم وإعداد الدراسات التنظيمية والبحوث المتعلقة بأعمال بيوت المال ومراجعة وتوثيق حركات بيوت المال ومراجعة أدائها ورفع المستوى المصرفي لمنسوبيها في كافة الأنظمة والتعليمات.

تقرير هيئة حقوق الإنسان بمثابة الهيكل الأساس لبناء منظومة حقوق الإنسان

التي تضعف العقيدة وتهدد الأخلاق وتدمر الاقتصاد وتوهن القوى.

٤- نهوض المسجد برسالته، باعتباره أقوى الوسائل في

التحذير والتبصير عن طريق خطبة الجمعة والدروس الدينية والحلقات العلمية والإرشاد.

٥- ضرورة تضمين مناهج التعليم في المراحل المختلفة عرض البراهين الإسلامية في التحذير من المسكرات والدخان والمخدرات وبيان الحكمة من تحريمها وشرح أضرارها التي تهدد العقل والخلق وكشف المؤامرة التي يقف وراءها أعداء الإسلام لهدم المجتمع الإسلامي بهذه الأسلحة الفتاكة.

٦- توقيع أقصى العقوبات الرادعة على المهربين والمروجين والمتاجرين بالمسكرات والمخدرات ولو بالقتل إذا اقتضت المصلحة الشرعية بعد تحقيق ومحاكمة شرعية عادلة.

■ النظام الآلي يسر كثيراً في عمل المحاكم وكتابات العدل، وهو يعد نقلة نوعية للرقى بالخدمات وتسجيل الإجراءات، فما نظركم حيال هذا العمل الجبار من وزارة العدل؟

□ لا شك أن النظام الآلي يسر وسهل كثيراً من أعمال المحاكم وكتابات العدل وهو يعد نقلة نوعية كبرى للرقى بالخدمات وتسهيل الإجراءات ونظرتي حيال هذا العمل الجبار من وزارة العدل هي نظرة إعجاب وإجلال وتقدير لجميع المسؤولين في وزارة العدل وعلى رأسهم معالي وزير العدل - وفقه الله -.

فنحن الآن في عصر المعلوماتية، وتطويعها سيعود بالنفع للمواطن ولللكادر القضائي والتنفيذي في وزارة العدل، لأن هذا النظام يهدف إلى تغطية كافة الأعمال والإجراءات

الإدارية والشرعية التي

يتطلبها سير القضايا سواء في المحاكم العامة أو المحاكم الجزئية أو كتابتي العدل، ويتميز النظام بالسرعة والدقة

أنصح القضاة بقراءة هذه الكتب

وضع المنازعات التجارية ضمن القضاء ويطماشى مع النظام الجديد

المنازعات التجارية ضمن القضاء العادي؟

□ إن وضع المنازعات التجارية تحت مظلة القضاء العادي سوف ينقل إليها الاختصاص بالنظر

والفصل في المنازعات التجارية، سواء ذلك الاختصاص الذي تتصدى له الدوائر التجارية في ديوان المظالم، أو ذلك الاختصاص الذي تتصدى له اللجان والهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي، ومنها مكاتب ولجان الفصل في منازعات الأوراق التجارية، ومنها لجنة تسوية المنازعات المصرفية، وسواء أكان نقل الاختصاص يشمل الاستعانة بالكوادر الحالية العاملة في الدوائر التجارية أو تعيين كفاءات قضائية جديدة لهذه المهمة، فالأمر في نهايته سيجعل المنازعات التجارية ضمن القضاء العادي، فكان هذا ما يتمشى مع مشروع النظام القضائي وإعادة ترتيب المحاكم سواء في القطاع العدلي أو في قطاع المظالم.

س ٢٠: كلمة تدون أن تقولونها في ختام اللقاء؟

ج ٢٠: في ختام هذا اللقاء أقدم لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- بموفور الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لما يلقاه القضاء ومنسوبو مرفق القضاء من اهتمام ومتابعة وعناية، وأسأل الله الكريم أن يجعل ما يقدمونه من أعمال جليلة لصالح العباد والبلاد في ميزان حسناتهم وصحائف أعمالهم، وأن يحفظ لهذه البلاد دينها الذي هو عصمة أمرها، ويصلح دنياها التي فيها معاشها وأن يديم عليها الأمن والأمان والرضا والاستقرار كما أكرر شكري للقائمين على هذه المجلة لما يقومون به من أعمال ونشر للأبحاث المفيدة النافعة المتميزة، وتزداد الثقة بما ينشر من بحوث علمية حين نرى أن غالب معديها هم من أصحاب الفضيلة القضاة أنفسهم الذين مارسوا القضاء وزاولوه، فجمعت أبحاثهم بين النظرية والتطبيق، أسأل الله للجميع التوفيق والسداد، إنه سميع حبيب وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الثمة تزداد بهجلة العدل وبما يطرح بها

■ قضايا العفو تعتبر أحد أهم المواضيع التي تشغل الرأي العام، وهذا مما يتطلب دراستها وإيجاد الحلول الملائمة للتعامل معها، فما رأيكم في هذا الجانب؟

□ حثت الشريعة الإسلامية على العفو والإحسان فيه، ونهت إلى فضيلة ذلك وعظيم منزلته، ودعت أهل المعروف والجلود والإحسان إلى المسابقة في البذل والإعانة في تحقيقه لترتفع النفوس المؤمنة من الاختصاص ومجازاة السيئة بمثلها إلى مكانة أعلى وأسمى من الصفح والعفو والتجاوز، وبذلك تسود المحبة والوئام وتزول رواسب الحقد والضغينة التي تخلفها الجناية، ومن الحلول لذلك التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمنبر وشيوخ القبائل.

■ حقوق المتهم من أهم القضايا المطروحة اليوم والتي لا تزال بعض الجهات لا تطبقه بصورة صحيحة، فما تعليقكم على ذلك؟

□ من أمعن النظر في التقرير الأول الذي أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يرى أنه اشتمل على عدة مطالب حقوقية، هي بمثابة الهيكل الأساسي لبناء منظومة حقوقية لضمان حقوق الإنسان، وقد استبشر الناس بنظام الإجراءات الجزائية لكل إهمال، لأهم مواده عند القبض والاعتقال، وعند التحقيق وكافة النصوص المهمة التي تحظر إيذاء المقبوض عليهم جسدياً أو معنوياً، كما تمنع تعريضه للتعذيب والمعاملة المهينة للكرامة، فإنسانية المواطن محترمة ليكون عزيزاً في وطنه، يبدأ قوية في بنائه، ولن يتحقق ذلك إلا إذا عومل بإنسانية حتى وهو خضع للتحقيق، فحق المجتمع محفوظ عبر التحقيق مع كل من يشته فيه أنه ارتكب جناية دون الحاجة إلى مخالفة الأنظمة التي تحمي حقوقه.

■ ما مرثياتكم حيال جعل